ان تسع هذه الوظائف الكبيرة في اوربا وأمريكا مهددة من الاساس لان المنازل هناك لم تعد مساكن السواد من النساء بل مساكنهن المعامل والمصانع والمكاتب والحوانيت ودوائر الحكومات . فهل تبلغ الحاجة الاقتصادية في العالم العربي ما نرى مبلغاً تضطر معهُ المرأة الى هجر بيتها في طلب الرزق كما تفعل زميلتها الغربية ام يبقى لديها متسع تحافظ فيه على القيام بوظائفها الطبيعية التي خلقت في بدئها منذ ظهر هذا المخلوق الذي ندعوه بشراً على ظهر الارض ؟ هذا سؤال يتوقف الجواب عنهُ على سير المدنية في العالم العربي في المستقبل وهل يكون هذا السير طبق المدنية الغربية ام سيراً خاصًّا له ميزاته القومية وتقاليده الوطنية . ولا مراء ان السيدة الشرقية ستبقى الى زمن بعيد امرأة وان كثرت بيننا النساء المتعلمات او المحترفات وصاحبات المهن ذلك لان نتيجة الصدام بين الحضارتين الشرقية والغربية هي مثل سائر انواع الصدام بين القديم والحديث حضارة معتدلة بين الاثنتين او تسوية وسط في الشؤون التي تتناول جوهر الحياة — اما اذا كانت هذه الشؤون جوهرية فالتقليد والمجاراة امر لا مفرَّ منهُ . يعني ان الانقلاب الاقتصادي الحاضر اذا كان من لوازمه الضرورية المبرمة نزول المرأة الى حلبة العمل الخارجية وهذا ما لا نؤمن بهِ — فلا مفرَّ لنسائنا من المجاراة وتكييف النفس والاَّ فالحكم قاس يتعلق بالبقاء او الانقراض ولا ثالث لهما

وقد دل الاحصاء في العالم الغربي على العمل العظيم الذي تضطلع بهِ المرأة في الاقتصاديات ففي الولايات المتحدة في سنة ١٩٢٠ مثلاً كان اكثر من خمسة عشر في المائة ممن يتناولون الاجور في المصانع والاعمال الميكانيكية نساء فوق العاشرة من العمر . اما نحن وقد نشأنا في بلاد وسيعة لم تبلغ المزاحمة الاقتصادية فيها ما بلغته في ديار الغرب فنشك كثيراً في الربح الذي يجنيه المجتمع من خروج المرأة عما خلقت له ؛ واذا كنا من اكبر انصار تحرير المرأة — وقد حررناها في بيوتنا فعلاً في اعصب الاوقات وحاربنا استعبادها كما نحارب اقسى انواع الظلم والاستعمار — فهذا لا يمنع ان نكون من القائلين بأن الطبيعة حكمت على المرأة وعلى الرجل بتقسيم الاعمال ووسمت كلاً منهما بوسم خاص للدلالة على هذا التقسيم ، لذلك نرى في موقفنا الحاضر الميسور ان قطرة من اللبن تدرّ مع الحنان من ثدي المرأة في فم رضيعها خير من كومة من الابريز تجمعها لتثبت بها احتقارها للاسرة واستغناءها عن الرجل . وارجو الاَّ يستنتج القارىء من كلامي هذا انني عدو عمل النساء في جميع الاحوال بل ارى ان العمل الذي يقوم بأود البنت فيحول دون تهافتها على اول عريس تلقاه خير من بقائها كلاًّ على عاتق اهلها بحيث تعرض في سوق الزواج بأرخص الاسعار

اننا نريد ان يعمل النساء ولكن في الحدود المستبانة من روح كلامنا وفي المنطقة التي تعينها لهن الخلقة والطبيعة . والقاعدة التي يمكن الركون اليها في هذا الصدد هي ان يكون

عمل المرأة الخارجي هو لدفع الحاجة اكثر منهُ لجلب الثروة . ولا مراء في ان اشتراك النساء في كثير من الاعمال التي احتصت بالرجل قد خيّب آمال اشد انصار الاشتراك والدعوة اليهِ ، فقد يخفق غمار السياسة ويحارمن حقوق الانتخاب مثلاً ولكن رأي معظمهن عند التصويت قد يبنى على مظاهر لا تهم الدولة ولا تروق الرجال المدبرين . ومن افظع الكوارث التي تنصبُّ على رأس المجتمع البشري ان يتخنث الرجل وتترجل المرأة

﴿ تولد الميزات العقلية الاجتماعية في الاسرة ﴾ : من اعظم الحجج التي يدلي بها علماء الاجتماع على وجوب الاحتفاظ بالاسرة ونظامها هي الميزات العقلية الاجتماعية التي يكتسبها الابناء في حجر ابويهم وبين اخوتهم واخواتهم . فالبيت مدرسة نفسية من الطراز الاول يتعلم فيها النشء الحب والتعاون والايثار والصبر وكبح جماح النفس بالطرق العملية فتتولد في افراده الارادة ويرتقي الحزم وهذه كلها صفات عقلية يبنى عليها المجتمع وزوالها يذهب بجميع تلك الخصائص التي ميزت الجمعية البشرية من قطيع من السائمة « وفن المعيشة المشتركة بالوئام والاستفادة هو فن اساسه الحب الناشيء عن الوحدة العائلية »

﴿ تحرير الافكار واثره في الروابط العائلية ﴾ : لقد انتابت عوامل تحرير الافكار الى جميع الطبقات ودخلت معظم البيوت حتى البيوت التي تنقاد للطريقة القديمة حيث يطبع الابناء بطابع الوالد المبجَّل عادة ويسيرون على سننهِ في كل شيء فغيرت هذه العوامل هذا الطابع العقلي او القالب الروحي ولم يعد الشذوذ عن سيرة الوالد في السياسة والافكار انشقاقاً يستحق صاحبه الجزاء والاضطهاد . ولا سلطة اليوم في ديار الغرب لوالد على ولده في النحلة والفكرة والمذهب السياسي الا ما كان بسبيل البرهان والاقناع والاتفاق

وغني عن البيان ان مثل هذا التحول يقوي الفردية الاجتماعية الغالية متى كان سليماً ومبنيًّا على قواعد التربية الحرة ، ولا خوف منهُ على كيان الاسرة بل الواجب ان ينشجع الى درجة معقولة ، ذلك لان الجمود مرض عضال والسير في الحياة اجيالاً متتابعة على نمط واحد يحول دون الارتقاء . وقد تغيرت نظرات الناس في السياسة والعقيدة والتهذيب منذ جيل الى اليوم تغيراً كليًّا حتى صارت الصدمات القاسية التي كان يلاقيها بعض زعماء الاصلاح امثال الشيخ طاهر الجزائري في سورية وشكري افندي الالوسي في العراق والشيخ محمد عبده او قاسم بك امين في مصر اشبه في نظرنا بمداعبات ومباراة منها بمواقف جدية . ذلك لان الرأي العام اخذ في الاختمار وصار الطعن في الرجال للعقائد التي يدينون بها عن اخلاص صحيحاً تأنفه النفوس . بل لا نخطىء اذا قلنا ان القضية انعكست وصار الاستسلام الاعمى للعقائد والنظريات التي درج عليها الآباء والجدود من غير تمحيص علمي عيباً يتجنبهُ النابهون . ومن اهم التطورات الفكرية التي استجدت في ميدان العلم الا يقبل الباحث رأياً من غير ان يعرضه لمطارق الشك

واذا نام المتقدمون على راحة اليقين فقد صحونا نحن على تعب الشك لكن هذا انشاك قد ادى الى ما نراه من الانقلاب الخطير في العلوم المادية والمعنوية

﴿هل نتبع الغرب في تصغير الاسرة﴾ : ان الضرورات الاقتصادية الجديدة حكمت على الغربيين بتصغير اسرتهم اذ عرفوا ان الاولاد الكثيرين الذين ينشأون في بيت معوز وينحشرون في غرف ضيقة ولا يحصلون على غير الكفاف من العيش والراحة والنزهة ثم اضعف من ولد واحد او ولدين اثنين يترعرعان في رخاء ويتمتعان من عناية الابوين بالقسط الوافر مادة ومعنى . واذا نحن لم ننكر ان العادات الاجتماعية الطبيعية تضمن الضمان الكافي في الاسرة الكبيرة حيث ينمو الاطفال في بيئة تتناسب مع مداركهم وتدرجهم في المشاعر والعواطف والاختيار وتبعدون عن الاختلاط الدائم بالمراهقين والبالغين الا ان الاضرار التي تصيبهم من العسر وقلة ذات اليد تربي كثيراً على هذه الفضائل الاجتماعية . وقد لاحظ اهل التتبع ان الميل الى تصغير الاسرة في ديار الغرب صار كتفاً الى كثف مع تناقص الاراضي الزراعية وضيق ميادين العمل . اما الناس في عالمنا العربي فلا تزال هذه الاراضي متسعة امامهم في كثير من الاقطار كبلاد العراق مثلاً حيث يوجد نحو ١٣ مليون فدان لاربعة ملايين من السكان والقطر الشامية حيث عشر الارض فقط (او نحو ستة آلاف ميل مربع) يستثمر بالطرق الزراعية . اما مصر ففيها نحو سبعة ملايين فدان لخمسة عشر مليوناً من الاهلين وهذا يقضي بشيء من الاشراف على المواليد وضبطها وتحديدها في التريب العاجل هذا اذا شاء ابناء وادي النيل ان يحسنوا النسل في النوع لا في المقدار

وقد لوحظ ان هنالك عوامل متعددة هي السبب في صغر الاسرة في بلدان الغرب منها التأخر في سن الزواج وتحديد المواليد وانتشار الامراض المعقمة وغير ذلك من العوامل . ففي كتاب للدكتور (مورو) عنوانه « الامراض الاجتماعية والاسرة » ان خمساً وسبعين في المائة من العمليات الجراحية التي تعمل للنساء وثمانين في المائة من جميع الوفيات الناشئة عن الالتهابات الخاصة بهن هي مسببة عن العدوى التناسلية . وعنده ان خمسين في المائة من النساء المصابة بالامراض التناسلية تصبح عقيمة وان معظم الزواج العاقر ليس اختياراً بل اضطراراً بسبب الامراض . وعلاوة على ذلك فالمشروبات الزوجية — عند كثير من علماء الطب — متى استحكمت في الآباء اضعفت النسل وانقصته ، يدلنا على ذلك ما قام به الدكتور (هدج) من التجارب التي اجراها على الكلاب اذ وجد أن ثلاثة وعشرين جروا نزلت من صلب كلبين ابوين اسقيا الخمر لم يعش منها غير سبعة عشر في المائة في حين عاش تسعون في المائة من خمسة واربعين جروا من ابوين لم يذوقا طعم الراح

ثم اننا لا يهمنا عدد المواليد بقدر ما يهمنا الطاقة على تربيتهم والعناية بهم . وقد ثبت ان اشتغال المرأة المتزوجة في المعامل يقلل من هذه العناية ويدعو الى هلاك الكثير منهم .

وقد اجرى الدكتور (جورج ريد) وهو طبيب مقاطعة (ستفوردشير) في انكلترا احصاء في هذا الصدد فتبين له ان الوفيات في الاطفال دون السنة الواحدة من العمر في ست مدن من مدن انجلترا هي ١٤٦ في كل الف من مواليد النساء اللاتي تلازمن بيوتهن في حين ان الوفيات تبلغ ٢٠٩ عند النساء المشتغلات في المعامل واللاتي تغادرن دورهن في النهار. لكن الدكتور (جورج روبرتس) طبيب الصحة في (برمنجهام) وجد ان سوء الحال الناتج عن الفقر في الاسرة هو اشد فتكاً في الاطفال من اشتغال الامهات خارج الدور. واما في اميركا فقد دلّ الاحصاء في مقاطعة (فول ريفر) من ولاية (ماساشوستس) على ان وفيات الاطفال بسبب الاسهال والتهاب المعدة والامعاء في البيوت التي تشتغل نساؤها في المعامل تزيد ثمانين في المائة على الوفيات في البيوت التي تلازمها نساؤها، اضف الى ذلك ان هذه البيوت هي اقوم نظاماً ورجالها اعدل مزاجاً وابناؤها اقوى بنية وعلائقها الزوجية احكم ارتباطاً

على ان واجب الاحاطة بالموضوع يقضي علينا بالاشارة الى ان انصار اشتراك المرأة في الاعمال يدّعون ان الضرر اللاحق بالاطفال ليس ناشئاً عن اشتغال المرأة بل عن سبب آخر هو الفقر وان المرأة لولا فقر زوجها ما اضطرت الى الخروج من بيتها في طلب الرزق، وخلاصة مذهبهم «ان النساء يستطعن العمل في جميع الميادين الصناعية الحاضرة مع الاحتفاظ ليس بمقياس صحتهن فقط بل برفع هذا المقياس ايضاً، غير ان الواجب يقضي بأن تكون العمارات التي يشتغلن فيها صحية ومبنية على الاصول الفنية وان يعلّمن هن ومن يستخدمهن في الاعمال قواعد الصحة العملية البسيطة»

ولا مراء ان اهم الاسباب في نقص المواليد هي ارادة الآباء والامهات اما لعجزهم عن اعالة الاولاد او لانصراف الوالد الى المناصب والاعمال ورغبة الوالدة في تحقيق الملذات والمسرات بحيث يريان الاولاد عقبة في سبيلهما وان توفر المال لديهما وهذا الامر شائع في الغرب دون الشرق — حتى الآن

واما ما يقال عن ضعف بعض الاقوام وانحلال قوتهم الابلادية وسيرهم في طريق العقم كما هو حال الفرنسيين مثلاً فهو موضوع دقيق يتطلب بحثاً اختصاصياً لا يتسع له هذا المقال، ومما هو ثابت ان الوسائل الصحية الحاضرة والعناية بالمرضى والمتعبين واصحاب العاهات كل ذلك مكّن الملايين من البشر ان يعيشوا ويتزاوجوا ويتوالدوا مع انهم لو تركوا وشأنهم لقضى عليهم الموت من غير شفقة ولا رحمة. وهكذا نرى ان وسائل المجتمع العلمية قد حالت دون تنفيذ قانون الانتخاب الطبيعي وتطبيق بقاء الانسب. ومن يدري ان بعض الاقوام قد صرفت من قواها الحيوية واستنزفت من مخزوناتها الاستنتاجية ورأس مالها القومي ما اوصلها الى درجة التوقف والانحلال شأن تلك الاجناس البيولوجية الاثرية الكبرى التي انقرضت ولم تترك من عظمتها الا هياكلها العظيمة بين طبقات الغبراء وتحت سطح الماء